وحدة وفق كاملة ومتساوية داخل الدولة الموجودة، والدولة الموجودة، في هذه الحال، هي اسرائيل». وهذا الموقف السوفياتي «السلبي» من الدولة الفلسطينية «هو كما تقول الكاتبة ـ بسبب «تقييم موسكو للوضع الدولي العام وقوة المقاومة الفلسطينية ثم قلقها من المضاعفات والصعوبات التي قد تنتج عن المطالبة باقامة وطن».

وهكذا، تكتشف انكليرس، بمفردها، ما عجز عن اكتشافه الفلسطينيون والعرب طول كل هذه السنين. وهذا الاكتشاف «المذهل» هو ان الاتحاد السوفياتي كان يؤيد «الحكم الذاتي» وإن بشروط أفضل، الذي طرحته اتفاقيتا «كامب ديفيد» فيما بعد! إن هذا الزعم لا يصمد امام ابسط الحقائق التي يعرفها حتى الأطفال الفلسطينيون. بل ان ما ذكرته الكاتبة بنفسها في اماكن عديدة سابقة ينقض بالكامل ما خلصت إليه فيما بعد. فقبل قليل، كانت تقول، بناء على تحليلها للبيان السوفياتي ـ اليوغوسلافي، ان الهدف السوفياتي المعلن كان في العام ١٩٧٢ هو اقامة وطن للفلسطينيين وهذا يعني أن السوفيات كانوا يؤيدون فكرة الدولة الفلسطينية قبل تبني م.ت.ف. رسمياً لشعار «السلطة الفلسطينية» كما جاء في البرنامج المرحلي الذي تبنته المنظمة رسمياً في حزيران (يونيو) ١٩٧٤. ومن المعروف للعديدين من قادة وكوادر الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية والتقدمية العربية الوثيقة الصلة بها أن الاتحاد السوفياتي لعب دوراً كبيراً في «اقناع» م.ت.ف. على تبني شعار الدولة الفلسطينية المستقلة وانه استقبل ذلك بارتياح شديد، كما تعترف الكاتبة بذلك في مكان لاحق. كما استقبل الاتحاد السوفياتي بارتياح، ايضاً، حصول م.ت.ف. على اعتراف عربي جماعي بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني[١٦]. أما قبل ذلك، اي قبل العام ١٩٧٢، فلم يكن الاتحاد السوفياتي يتبنى مسألة «الدولة الفلسطينية». والواقع، ان أياً من البلدان العربية لم يكن يتبنى هذا الطرح، وكان النقاش ما يزال دائراً حتى في صفوف حركة المقاومة الفلسطينية حول تبني هذا الشعار. أما الشعار الذي كان مثبتاً في برامج م.ت.ف. فهو «الدولة الفلسطينية الديمقراطية» على كامل التراب الفلسطيني. وكان الاتحاد السوفياتي، وما يزال، يعتبر هذا الطرح غير ممكن التحقيق، وذلك لأسباب عديدة، على الرغم من أن هذا الشعار يقترب كثيراً من الاقتراح الذي قدمه الاتحاد السوفياتي العام ١٩٤٧ لحل القضية الفلسطينية قبل اعلان موافقته على قرار التقسيم. لكن هذا، اي التأييد السوفياتي لاقامة «دولة فلسطينية مستقلة» في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب دولة اسرائيل، لا يفي الموقف السوفياتي حقه تجاه مختلف جوانب القضية الفلسطينية. فالاتحاد السوفياتي، كان، قبل العام ١٩٦٧، وما يزال، يطالب باعطاء اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم الشرعية والقانونية الثابتة. وإذا كان الاتحاد السوفياتي يطالب، بحزم، منذ عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بانسحاب اسرائيلي شامل وغير مشروط من جميع الاراضي العربية التي احتلت بنتيجة ذلك العدوان، فان تصريحات سوفياتية متباعدة اشارت، أكثر من مرة، إلى أن الاتحاد السوفياتي لا يعترف بشرعية حدود اسرائيل خارج الاطار الذي رسمه قرار التقسيم. من هذه التصريحات، ما جاء في خطاب رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي، اليكسي كوسيغين، في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، امام الامم المتحدة، حيث تساءل: «واخيراً، ما حقيقة دولة اسرائيل؟ مما يؤسف له أن الدوائر الحاكمة في اسرائيل قد اتبعت، على مدى الجزء الأكبر من تاريخ اسرائيل، سياسة الغزو والتوسع في اراضيها على حساب أراضي الدول العربية، متبعة، في ذلك، سياسة طرد السكان الاصليين من تلك الأراضي او حتى القضاء عليهم. هكذا كان الوضع في عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، عندما استولت اسرائيل، بالقوة، على الجزء الأكبر من اراضي الدولة العربية التي نص قرار هيئة الامم على تكوينها، وسلبت ما يقارب المليون شخص اراضيهم، وحكمت عليهم بالجوع والفقر والعذاب. وعلى طول تلك السنين، يعيش هؤلاء النابن مشردين دون وطن او وسيلة للعيش»[١٧]. ويستطيع الباحث، أن يعثر على العديد من التصريحات والأقوال في وسائل الاعلام السوفياتية الرسمية بأن الاتحاد السوفياتي يعترف بشرعية اسرائيل «باعتبارها انشئت بقرار من الامم المتحدة».

ويطالب السوفيات، بثبات، باعطاء الفلسطينيين الذين يعيشون داخل اسرائيل حقوقهم الكاملة